طلب وقح

■ حميدي العبدالله

طلبت الولايات المتحدة من اليونان إغلاق مجالها الجوي أمام الطائرات الروسية المتجهة إلى سورية. لا شك أنّ هذا الطلب ينطوي على قدر كبير من الوقاحة والصلافة غير المعهودة في العلاقات الدولية.

سورية دولة ذات سيادة، معترف بها في الأمم المتحدة، وتشارك في جميع هيئاتها، جنباً إلى جنب مع ممثلي الولايات المتحدة، على الرغم من الحرب التي شنّت عليها منذ حوالي ما يقارب خمس سنوات. روسيا هي الأخرى، دولة كبرى وعضو في مجلس الأمن وتتمتع بالعضوية الدائمة، وهي شريك مؤثر وفاعل في النظام الدولي منذ عام 1945 وحتى الآن.

إنّ تجاوز هذه الوقائع الصلبة، والطلب إلى اليونان إغلاق مجالها الجوي أمام الطائرات الروسية المتجهة إلى سورية، مهما كانت مبرّراته وحيثياته هو مخالف للأعراف والقوانين الدولية، وهو يعبّر عن عقلية استعمارية، فضلاً عن عقلية الهيمنة والاستحواذ التي لا يسندها أيّ مبرّر لا قانوني ولا حتى في إطار توازن القوى.

الولايات المتحدة لم تعد الدولة الكبرى القادرة على فرض مشيئتها، وظروف عقد التسعينات التي أعقبت انهيار الإتحاد السوفياتي قد ولّت إلى غير رجعة في ظلّ عودة روسيا لاعباً دولياً مهماً، وفي ظلّ قدرتها على إنشاء تحالفات دولية وإقليمية تسهم في إحداث تغيير عميق في التوازن الدولي، ولا سيما مجموعة «بريكس» ومنظمة شنغهاي، حيث تحتشد أكبر دول العالم عسكرياً واقتصادياً في إطار هاتين المجموعتين.

ليس لدى الولايات المتحدة في ظلّ التوازن الدولي وحتى الإقليمي الجديد، أيّ قدرات تؤهّلها لوضع مثل هذا الطلب الوقح موضع التنفيذ، فروسيا قادرة أولاً على انتزاع حقوقها والحفاظ على الامتيازات التي يمنحها القانون الدولي والأعراف والتقاليد المعتمدة، ولديها من القدرات العسكرية والسياسية ما يجعلها قادرة على حماية هذه الحقوق والامتيازات، بما في ذلك حق عبور الطائرات المجال الجوي لأيّ دولة أخرى، سواء كانت اليونان، أو حتى لو كانت تركيا، لا سيما أنّ روسيا بمقدورها أن تردّ على أيّ مبادرة غير ودّية من أيّ دولة عبر المعاملة بالمثل، ومن شأن ذلك أن يلحق الأذى بهذه الدولة، وهذا ما يدفع اليونان وغيرها إلى عدم الامتثال للطلب الأميركي أو إلى أيّ طلب آخر يشبهه.

كما أنّ روسيا لديها أوراق كثيرة للردّ على أيّ استفزاز أميركي مثل هذا الاستفزاز، الأمر الذي يؤكد أنّ الطلب الأميركي يوجه إهانة للولايات المتحدة، أكثر منه إلى سورية أو روسيا أو اليونان طالما أنّ هذا الطلب غير قابل للتنفيذ.

حرب السعودية على اليمن توزيع الدم على القبائل...

■ سعدالله الخليل

فشلت غارات الطيران السعودي من الجو بتحقيق أهداف المملكة بالسيطرة على قرار وإرادة اليمنيين فدفعت وشركاؤها، بل وأتباعها بقواتها البرية إلى أرض المعركة، فكانت الضربة الكبرى من مأرب والتي تشير المصادر الغربية إلى سقوط ما يقارب 300 قتيل من جنسيات إماراتية وسعودية ويمنية، وبالتزامن مع الكشف عن هذه الأرقام المرتفعة لحصيلة القتلى انتشرت بسرعة البرق مقاطع فيديو تظهر ولي عهد إمارة أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد يتفقد جنود الإمارات المصابين في مأرب والمشاركين في العدوان على اليمن، وفي أحد الفيديوات يبرز أحد الجنود يطلب من بن زايد العودة إلى اليمن لمشاركة زملائه ضمن قوات التحالف في العمليات، انتشار الفيديو الذي أبرزت له كبريات الوسائل الإعلامية المساندة للسعودية في حربها المساحات الواسعة.

يأتي انتشار الفيديو بعد تلقي القوات المسلحة الإماراتية أكبر خسارة بشرية منذ تأسيسها في بداية سبعينيات القرن المنصرم ووفق البيانات الرسمية للخسائر، والتي أعلنت عن مقتل اثنين وعشرين جندياً إماراتياً فقط، وذلك قبل الكشف عن أعداد القتلى، وبعيداً عن الأرقام فقد أثارت الحادثة في الشارع الإماراتي جملة تساؤلات حول مشاركة الإمارات المعلنة مع قوى التحالف في اليمن، والتي كانت مقتصرة على الغارات الجوية لطيرانها الحربي ولتعلن مسبقاً القيادة الإماراتية عن أي وجود بري لجنودها على أراضي اليمن، ما يعني أنّ القيادة الإماراتية خدعت مواطنيها قبل أن تخدع الرأي العام، وتفتح الباب أمام البحث في المصلحة الإماراتية في التدخل بالعدوان على اليمن والانسياق وراء المغامرات السعودية لبلد يعتبر نفسه بوابة الشرق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية صوب الغرب، خسارة الإمارات البشرية لم تتوقف على قتلاها وجرحاها ولعلّ أسر تنظيم «القاعدة» حلفاء حليفه السعودي على الأرض لجنود إماراتيين نجحوا في الفرار من قاعدة مأرب يشكل ضربة قد تفوق ضربة القتلى، كونها تفتح الباب أمام مفاوضات تتجاوز الحدود اليمنية وتثير ملفات لا ترغب دول الخليج في إثارتها وتسمح للقاعدة بطرح صفقات تبادل للإفراج عن معتقلين للتنظيم لدى دول خليجية.

على الأرض تعتقد السعودية وحلفاؤها بإمكانية تحقيق إنجازات عجزت عنها في الجو بالسيطرة على العاصمة اليمنية صنعاء، ولذلك حشدت أربعين ألفاً من مقاتليها من بينهم ألف قطري كما سرّبت المصادر المطلعة إضافة إلى القوات الإماراتية التي لم يفصح عن حجمها.

تدرك السعودية خطورة توغلها البري في اليمن في ظلّ تساقط الصواريخ على قواعدها العسكرية في المناطق الحدودية والخسائر البشرية التي تتكبّدها بعيداً عما يحضّره الجيش اليمني من مفاجآت ستظهر في الأيام المقبلة، وهو ما أكده الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة اليمنية العميد غالب لقمان عن جهوزية الخطط الاستباقية لمواجهة سيناريوات المواجهة البرية، ولا تكمن خطورة التدخل البري في أنّ ميزان القوة سيكون لمصلحة الجيش اليمني والحوثيين لإدراكهم طبيعة المنطقة الجغرافية التي لطالما كانت لصالح اليمنيين عبر التاريخ في المواجهات السعودية اليمنية وفي ظلّ القناعة الراسخة لدى المملكة بخسارتها المعركة البرية في اليمن تسعى لتتقاسم خسارتها البشرية والمادية والمعنوية مع دول الخليج لتبدو مشاركة الإمارات وقطر في الحرب السعودية على اليمن توزيع الدم على القبائل.

«توب نيوز»

عيب على السعودية

– شهدت الصحافة الغربية في ظلّ قضية المهاجرين السوريين تساؤلات عن عدم فتح السعودية أبوابها لهم، وخرجت أجوبة من نوع أنّ المهاجرين مصابون بتشنّجات عصبية ونفسية تضرّ بالمجتمع السعودي، أو أنّ مستوى الحياة المعيشية في السعودية مرتفع فزادت التساؤلات تهكماً من الأجوبة التافهة.

– أرادت السعودية أن تكحلها فنظمت حملة في إعلامها المأجور وخصوصاً العربية لتظهر أرقاماً تقول إنها موثقة لاستقبالها نصف مليون سوري في ظلّ الأزمة عدا ربع مليون كانوا على أراضيها قبلها.

– الأرقام مشكوك فيها ولو سلّمنا بصحتها فلبنان الأربع ملايين نسمة والعشرة آلاف كيلومتر يستضيف في ظروف عادية نصف مليون سوري كيد عاملة، وفي الأزمة استضاف مليون نازح إضافي، أيّ في الحالين ضعف السعودية وشتان ما بين إمكانات البلدين.

– ما كان أحد ليناقش الأمر لولا سببين الأول انّ السعودية تبكي ليل نهار على مظلومية الشعب السوري، وتصرّ على رحيل الرئيس بشار الأسد «محبة» بالسوريين، والثاني أنها تنفق نصف مليار دولار شهرياً لتمويل الحرب على سورية، والمبلغ يكفي لخمسة ملايين سوري تستقبلهم السعودية هم كل المهاجرين.

– اللي استحوا ماتوا!!

التعليق السياسي

أسئلة في التعجيل والتأجيل للمجلس الوطني واليوم الذي يليه؟

■ رامز مصطفى

غريبة هي الساحة الفلسطينية، فجأة ومن دون مقدّمات، وكما النار في الهشيم، يحتلّ الصدارة خبر طلب رئيس السلطة السيد محمود عباس دعوة المجلس الوطني، لتأتي بعده سبحة الأخبار والتسريبات والمعلومات والتكهّنات عن التصوّر الذى يسعى خلفه أبو مازن من وراء عقد المجلس في ظلّ انقسام سياسي حادّ لم تشهد الساحة الفلسطينية مثيلاً له، بعد أن أنجز والمراقبون والمحيطون به استقالات جماعية (بهدف إعادة هندسة المنظمة وفق سياساته) تشكل المبرّر في طلب عقد المجلس.

وترافق ذلك مع بورصة الأسماء الهابطة والصاعدة من داخل حركة فتح وخارجها (طبعاً من الشخصيات من خارج بعض الفصائل وداخلها، لتطال أيضاً شخص رئيس المجلس الأخ سليم الزعنون بداية الأمر).

تجري الترتيبات سريعاً، وكأنّ هناك من يريد أن يسابق الزمن، فمن جلسة استثنائية لتتحوّل إلى جلسة عادية، وجدول أعمالها من نقطة واحدة، هي إعادة انتخاب لجنة تنفيذية، ورئاسة المجلس، وطبعاً حسب المُسرّب الأخ سليم الزعنون (أبو الأديب) باقٍ في موقعه، بعد التسوية التي حصلت بينه وبين رئيس السلطة، الأمر الذي سرّع من عجلة التحضيرات وتوجيه الدعوات إلى أعضاء المجلس، وتجهيز قاعة اجتماعات المجلس، والتي تتسع لـ 1500 مشارك، وهو لهذه الغاية تفقدها للوقوف على العمل فيها، والحرص على تأمين كافة المستلزمات الخاصة بها.

وفي خضمّ الهرج والمرج السياسي الذي ساد بين المؤيدين والمتحمّسين والمتحفظين والرافضين، وكلّ لديه روايته ورؤيته وحججه في ما هو قانع به، تقفز وبشكل مفاجئ الأصوات من داخل قيادة حركة فتح مطالبة بضرورة تأجيل عقد المجلس الوطني، لأنّ الاستمرار نحو عقده سيزيد المصاعب في الساحة الفلسطينية وتعميق الانقسام داخلها.

حسناً فعلت تلك القيادات بتوجيه الطلب إلى السيد رئيس السلطة بالتأجيل، إذا كان من خلفية انتظار المزيد من إجراء ما يلزم من ترتيب للساحة الفلسطينية، وتخفيف حدة الاستمرار في الجنوح نحو المزيد من الانقسام، إذا كان من غير المتاح ولأسباب موضوعية وذاتية، إنهاء هذا الانقسام البغيض، وفق اتفاق المصالحة في أيار 2011، وهو غير متاح يطول شرحها. أما إذا كان من خلفية أنّ هؤلاء أدركوا حقيقة ما يسعى وراءه رئيس السلطة من دعوته إلى عقد المجلس الوطني، وهو أنّ ترتيب اللجنة التنفيذية للمنظمة وفق رؤية رئيس السلطة يُتيح له ترتيب اللجنة المركزية لحركة فتح في المؤتمر العام المقبل بعد شهرين أو أكثر بقليل، فهم يريدون قطع الطريق على أبو مازن في ما يعمل عليه وطاقمه من داخل وخارج حركة فتح. فإنّ هذا الطلب لا يخلو من انتهازية مغلفة بستار الحرص والغيرة على المصلحة الوطنية. وما نتمناه أن تكون خلفية الحرص هي الدافع لا سواها.

وبين التعجيل والتأجيل لعقد المجلس الوطني يبرز العديد من التساؤلات المشروعة حول التعجيل أو التأجيل، (ونحن من المطالبين بالتأجيل من خلفية المحافظة على المصلحة الوطنية). ومن هذه التساؤلات:

ـ هل ما حمله الدكتور صائب عريقات المكلف بأمانة سرّ اللجنة التنفيذية، إلى لقائه مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الأستاذ خالد مشعل في الدوحة، كان صحيحاً؟ ومفاده أنّ رئيس السلطة وبحسب عريقات، يريد ترتيب المنظمة وحركة فتح لأنه ينوي خلال تواجده في نيويورك نهاية أيلول الجاري، أثناء التصويت على رفع العلم الفلسطيني فوق مقرّ الأمم المتحدة، أن يتخلى عن رئاسة السلطة في خطوة نحو حلها وتحميل «إسرائيل» مسؤولية ما وصلت إليه الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والطلب إليها أن تدير الأوضاع في الضفة بشكل مباشر بوصفها قوة احتلال. ودعوة المجتمع الدولي أن يتحمّل مسؤولياته في عدم قدرته على إيجاد حلّ عادل «وفق رؤية رئيس السلطة»، للقضية الفلسطينية وعناوين الحلّ النهائي وفق «أوسلو».

– هل خطوة أبو مازن في عقد المجلس الوطني، تتصل فقط في التخلص من خصومه ومنافسيه أولاً في اللجنة التنفيذية، لتُشكل المدخل إلى التخلص من خصومه الحركيين في المؤتمر القادم للحركة؟ أم أنّ الخطوة تتصل في رفع السقف في وجه «إسرائيل» وحماس والمجتمع الدولي، حول ما يُقال عن مفاوضات غير مباشرة تجري عبر السمسار الدولي «طوني بلير». الخطوة التي يعتبرها أبو مازن تستهدفه وسلطته مباشرة، لصالح تعزيز دور حماس وتمكينها من قطاع غزة كقوة أمر واقع، بحسب تصريحات الناطقين الإعلاميين لحركة فتح. وخطوة التخلي عن السلطة وحلها حسب ما نُسب على لسان عريقات، يراها الكثيرون أنها لا تتعدّى كونها رفع الكارت الأحمر في وجه نتنياهو وحكومته، وخطوة يعتقد منها دفع الإدارة الأميركية إلى التدخل لدى بعض الدول الإقليمية المتدخلة في شأن ما يُسمّى المفاوضات الغير مباشرة بين «إسرائيل» وحماس عبر بلير، إلى التوقف عن هذه اللعبة. وما يُعزز هذا الاعتقاد، أولاً أنّ رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في مؤتمره الصحافي حول الموقف من عقد المجلس الوطني، لم ينف لقاءه بلير، ولكنه أكد أنّ بلير لم يأت بشيء مهمّ أو جدّي، لذلك لا جديد على هذا الصعيد، وإن قال سنفعل أيّ شيء لرفع المعاناة عن شعبنا في قطاع غزة. أما ثانياً ما كتبته صحيفة «هآرتس» العبرية، أنّ حكومة نتنياهو أوقفت الاتصالات مع حماس عبر الوسطاء، حتى لا تخسر أبو مازن، وتكون على حساب السلطة والعلاقة معها. وهذا ما ذهب إليه نتنياهو في خطوة تطمين لرئيس السلطة عندما صرح أنه «على استعداد للقاء أبو مازن لمعاودة المفاوضات، ولكن من دون شروط».

– أم أنّ خطوة التأجيل إذا ما حصلت، فلها أسبابها ودوافعها من خارج حسابات أنّ دائرة الرافضين لعقد المجلس الوطني تتسع، من فصائل وأعضاء في المجلس الوطني وشخصيات ومثقفين وإعلاميين وكتاب ومفكرين وأصحاب رأي فلسطينيين، إذ أن على أهمية هذا الأمر، إلاّ أنّ اعتبارات التأجيل أو خلفياته أبعد من ذلك، لأنّ المقرّبين أو من هم في الدائرة المحيطة من رئيس السلطة في تصريحات للعديد منهم يؤكدون أنّ النصاب القانوني لعقد المجلس أصبح في متناول اليد (طبعاً إذ أن حسبتهم تقوم على أنّ الأعضاء من خارج الأراضي المحتلة، ولربما الأعضاء من غزة، والرافضين المشاركين من الفصائل وخارجها وكذلك أعضاء المجلس التشريعي لم يحضروا المجلس. وبذلك تكون الجلسة الثانية بمن حضر، وهكذا يتحقق النصاب لعقد الجلسة). لذلك قد تكون دوافع التأجيل في حال حصل، تقف وراءها الضغوط التي قيل إنّ الإدارة الأميركية وحلفاءها في الواقع الدولي والإقليمي قد مارستها في الأيام الماضية على رئيس السلطة لثنيه عن الذهاب قدماً نحو عقد المجلس الوطني. لذلك إذا ما استجاب أبو مازن لهذه الضغوط، فهو سيكون قد وظف أصوات القيادات الفتحاوية والفصائل وأعضاء من المجلس الوطني والشخصيات المطالبة بتأجيل عقد المجلس، وعندها سيظهر على أنه قد استجاب لهذه النداءات، وليس للضغوط المُمارسة عليه من الأميركيين وحلفائهم. والتجربة في سياقها الطويل أكدت على الدوام أنّ أبو مازن يأخذها على محمل الجدّ ويستجيب لها.

رُغم ذلك نحن سنكون من المرحّبين لخطوة التأجيل فيما لو ذهب إليها رئيس السلطة، لأننا نريدها انتصاراً المصالح الوطنية العليا لقضيتنا وشعبنا، على أية اعتبارات فصائلية أو تكتلات فئوية ضيقة تريد وبأي ثمن أن تطفو على سطح هذه المصالح غير عابئة بالنتائج أو تداعياتها. ويبقى السؤال، وهو برسم الجميع، في حالتي المضي في إجراءات عقد المجلس الوطني، أو في تأجيله، ماذا عن اليوم التالي الذي يليه؟

هكذا فشلت ... (تتمة ص1)

قررت أن تنتقم على طريقتها وبالوسائل التي تملكها ومنها مجلس الأمن الذي كان لها مثابة السيف الذي تسلطه على رقاب معارضيها المتمسكين بسيادة بلدانهم، وفي غضون عام من الرفض السوري للإملاءات الأميركية كان القرار 1559، قرار جاء في شكله ومضمونه منافياً كلياً لميثاق الأمم المتحدة وتحدياً صارخاً للقانون الدولي العام لما شكله من تدخل وانتهاك للسيادة الوطنية اللبنانية وللعلاقات اللبنانية السورية، قرار فرض وصاية دولية على دولة مستقلة وعضو مؤسس في للأمم المتحدة.

لقد شكل القرار 1559 منطلقاً لمأساة لبنانية تنامت خلال السنوات العشر الماضية، حفلت بسلسلة اغتيالات لجأ إليها من قبل من عجز عن تنفيذ القرار على البارد، كما وتضمنت حرباً تدميرية شنتها «إسرائيل» على لبنان لمدة 33 يوماً في العام 2006، وأحدث انقساماً في الشارع اللبناني أدى إلى عجز ما كان يسمى دولة عن القيام بوظائفها (الدولة في لبنان لم تتشكل بعد وفقاً لقواعد القانون الدستوري) وانتهى الأمر إلى تعطيل أشباه المؤسسات الدستورية والوقوع في شلل سياسي تام تجلى في العجز عن انتخاب رئيس جمهورية بعد الفيتو السعودي، والعجز عن وضع قانون انتخاب يعيد تشكيل السلطة انطلاقاً من مصدرها الرئيسي أي الشعب كما والعجز حتى عن التئام مجلس النواب ومجلس الوزراء.

لقد أنتج القرار 1559 وصاية مقنعة وأحدث فتنة أكيدة في لبنان، لكنه فشل في تحقيق أهدافه الأساسية على رغم الكوارث التي أحدثها. نقول بهذا لأنه في المواجهة والحروب يميز بين ما تلحقه بالخصم من خسارة في الميدان وبين ما تحققه من انتصار يتمثل في تحقيق أهدافك فيها. ولا يعد منتصراً إلا من يفرض إرادته على خصمه ويجبره على التسليم بما يريد، الأمر الذي لم يتحقق لأميركا في لبنان من خلال القرار 1559 على رغم أنها تمكنت من تحقيق بعض ما جاء في القرار لكن ما عجزت عن تحقيقه كان هو الأهم، فقد عجزت أميركا عن شطب المقاومة ونزع سلاحها أو عزلها أو إخراجها من القرار الوطني.

واليوم يبدو أن المحاولة الأميركية لوضع اليد على لبنان تتكرر مستفيدة هذه المرة من عبر الماضي ومن واقع المنطقة بعد العاصفة الإرهابية التي تضربها منذ خمس سنوات ويبدو أن المخطط الأميركي عاد إلى الساحة اللبنانية ليعوض تعثره في الإقليم أو ليتخذ من لبنان مكاناً يحدث فيه خرقاً يساعده في رسم خريطة المخارج في المنطقة، تحول جاء خلافاً لما هو عليه التصور بأن لبنان ورقة فرعية في ملف المنطقة لا يبحث فيها ألا بعد الاتفاق على حل في المنطقة كلها، ويبدو أن المخطط لا يجد ضرراً من المحاولة حتى إذا نجحت استفاد منها في سورية وإذا فشلت تنصل من تبعتها وألقى المسؤولية على الأدوات المحلية.

أما مضمون الخطة كما يبدو فيتلخص بالقفز فوق الواقع وتخطي المطالب الوطنية الحقيقية والذهاب مباشرة إلى فرض أمر واقع يحجب الإرادة الشعبية عبر رئيس جمهورية يعيد تشكيل السلطة بما يناسب أميركا ويتم انتخابه من قبل مجلس نواب مغتصب للسلطة فيأتي رئيساً مطعوناً بشرعيته أسيراً لمن جاء به، انتخاب يجري تحت الضغط المركب المتشكل من دومينو متتابع الموجات يبدأ بتفاقم تردي الخدمات العامة، ينتج منه حراك شعبي احتجاجي، يستتبع تحرك الطبقة السياسية ويواكب بتحرك القيادات الدينية الطائفية ثم يظلل بتدخل أممي من مجلس الأمن من طبيعة القرار 1559. وبهذا نفسر بعض الظواهر والمواقف، كما نتوقف عند ردود الفعل التي أجهضت بعض جزئيات الخطة أو عرقلتها على الأقل حتى الآن كالتالي:

1 ـ لم تفلح أزمة النفايات في إخراج حراك شعبي يعمم المسؤولية ويدمج الصالح بالطالح لتحميل الكل (صالح وطالح) مسؤولية الفساد والتردي بما يخفف من مسؤولية الفاسدين الحقيقيين والمعروفين اسماً ووظيفة ويضغط على الآخرين لقبول انتخاب رئيس كيفما اتفق.

2 ـ لم ينجح المخطط في وضع اليد على الحراك الشعبي الاحتجاجي وتجييره دعماً لخطته، لا بل حدث ما لا يشتهيه وجاءت تظاهرة جمعة التيار الوطني الحر لتشكل صفعة قاسية له حيث وضعت الشارع في المكان الصحيح خدمة للإرادة الشعبية.

3 ـ عجز الحوار عن محاصرة الفريق الوطني وانقلب إلى حصار الفريق الآخر وإحراجه بعد أن فرض عليه وفي شكل واقعي جدول أعمال من بند واحد مضمونه تشكيل السلطة بالعودة إلى الشعب عبر قانون انتخاب يضمن التمثيل الصحيح أي بقانون نسبي ولبنان دائرة انتخابية واحدة.

4 ـ فشل رؤساء الطوائف في تشكيل رافعة للخطة وكان لنائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الذي اعتذر عن عدم الحضور أثرا في منع التئام القمة ما سبب بتحولها إلى مجلس أحادي الاتجاه اعتاد اللبنانيون على خطابه منذ سنة تقريباً.

5 ـ عجز مجلس الأمن من تقديم الدعم اللازم للخطة لم يرتق الموقف فيه إلى مستوى قرار ولم يرتفع سقف الضغط الذي أحدثه بيانه إلى مستوى القرار 1559 كما لم يغير الحال ما جاء في بيان أميركا السعودية.

وبالنتيجة يمكن القول إن مناورة انتخاب رئيس من حواضر الجيب الأميركي السعودي فشلت حتى الآن في بلوغ أهدافها، فشل فرضه واقع داخلي لبناني ودولي خارجي تمثل الأول بوعي وشجاعة سياسية وإعلامية مارستها القوى الوطنية السيادية الاستقلالية وعلى رأسها حزب الله والتيار الوطني الحر، وتشكل الثاني من متغيرات إقليمية فرضت نفسها دولياً وأنتجت بيئة لا تشبه البيئة الدولية التي أنتج فيها القرار 1559.

بالإضافة إلى ذلك نكاد نعتقد أن بعضاً من خطوط المناورة أو حبالها قد يستمر قائماً ليلتف حول عنق من تصور أن مناورته ستعوض فشله وتأتي له برئيس يضع لبنان بين يديه، خصوصاً أن الحراك الشعبي القائم اكتسب بعد جمعة التيار الوطني المشهودة مناعة تستعصي على التحريف والانحراف وفرضت حقيقة ثابتة بأن حل أزمة لبنان لم يحن بعد لأنه لن يقبل بأن يكون فوقياً يتجاوز إرادة الشعب اللبناني، ولأن فريق لبناني لم يتحرر بعد من القرار الخارجي... فحتى ذاك الحين على لبنان أن ينتظر ويمرر المرحلة بأقل ما يمكن من الخسائر... فهل يكون ذلك؟ أم...؟

العميد د. أمين محمد حطيط

أين أضحى ... (تتمة ص1)

لقد انقسم العالم العربي، وكان انقسامه حادّاً، حيث خلّصت الأنظمة الملكية العربية نفسها ممّا يحصل، في ظلّ معلومات كانت تفيد أنّ هذه الأنظمة قد وضعت نفسها ومقاديرها في خدمة مشروع العدوان ذاته، وأمّنت له أدواته الرئيسية في التمويل والتحريض والدفع باتجاه الوصول إلى لحظات مناسبة لإعادة إنتاج تلك الخرائط، ظنّاً منها أنها سوف تكون بعيدة أو معفيّة من وصول هذه الخرائط إلى بلاط قصورها، حتى أنّها ذهبت بعيداً في الظنّ أنّ أيّ إعادة إنتاج لهذه الخرائط لن يمسّها أو يمسّ وجودها، طالما أنّها خرائط لا تمسّ الجغرافيا التي تنتمي لها في شكل مباشر، حيث تعاملت بسذاجة دالّة على سطحية في التفكير والرؤية، وعلى ورطتها الكبيرة في هذا المشروع.

هذا كلام طالما قلناه وكنّا نؤكد عليه بطرائق متنوّعة ومتعدّدة، غير أنّه الآن مفيد جدّاً كي نفهم أين أصبح هذا المشروع، إذ أنّ الكثيرين منّا ما زالوا غارقين في التفاصيل، وهم لا ينتبهون إلى العمق الحقيقي لمشروع العدوان وأهدافه، وبالتالي فهم لا يستطيعون تحديد ماهية وأبعاد اللحظة الحالية للمشروع طالما أنهم غارقون بتفاصيل المشهد، وهم لم يتابعوا المشروع ذاته، في أبعاده وأهدافه الحقيقية.

كان مطلوباً الإبقاء كخطوة أولى على «المنظومة الملكية العربية» باعتبارها حجراً أساساً في لعبة الأمم الكبرى لإعادة إنتاج المرحلة الأولى من خريطة المنطقة، وكي يكتمل المشهد جيّداً فقد كان مطلوباً أيضاً أن يتقدّم «مكوّن سياسيّ» هام على خريطة الوجدان الجمعي للشارع العربي كي يشكل الضلع الرئيسي الآخر في فعل الهجوم وإعادة إنتاج الخريطة السياسية العربية للنظام العربي الرسمي، فكان «الإخوان المسلمون» أفضل أداة قادرة على تمرير هذا المشهد، من خلال العمل على تسويق مفهوم «الدولة الدينية» التي لا تعني لها الجغرافيا كثيراً، وهذا ما كان واضحاً جدّاً في ما ساقته التركيبات الصاعدة في ظلّ العدوان، لجهة الغزل المباشر مع كيان الاحتلال الصهيوني، حيث كنّا نصغي كثيراً إلى مثل هذه الإشارات الواضحة بهذا المعنى.

لم تكن رسالة «مرسي الإخواني» عادية تلك التي خاطب فيها رأس كيان الاحتلال، بلغة لم نعتد عليها، ومفردات لم تكن من ضمن الأدبيات التي تحكم وعينا الوطني والقومي لجهة هذا الكيان وتاريخه، وهذا الموقف في الحقيقة لم يكن معزولاً عن مواقف سياسية جديدة كانت تشكل منصّات عمل جديدة تقول بأنّ مرحلة بدأت ناظمة لفضاء المنطقة وثقافتها، خصوصاً تلك الرسائل الهامة التي كانت تخرج من بعض المسؤولين الذين ينتمون إلى جماعة «الإخوان المسلمين»، في كلّ من ليبيا وتونس، وهذا الدفع الكبير باتجاه تعويم ثقافة جديدة شكلت أساس وعي جديد كان يُراد له أن يحكم فضاء المنطقة سياسياً وثقافيّاً واجتماعيّاً.

لقد كانت هذه الثقافة الجديدة تحاكي أو توازي مساحة الإنجاز بنجاح العدوان في هذه الدولة أو تلك، لهذا نراه في بعض هذه الدول قد جاء خجولاً في حين أنّه جاء عاليّاً فجّاً في مكان آخر، مثال ذلك خطاب «مرسي» الذي أشرنا إليه، لكنّه كان عالياً جدّاً وفجّاً في التعاون الذي حصل بين أدوات العدوان وبين كيان الاحتلال في سورية، فقد جاء فاقعاً وهو ليس مفصولاً أو معزولاً عن خطاب كان حاضراً في مصر وتونس وليبيا، كما أنّه لم يكن بعيداً عن تقارب شديد وتنسيق عالٍ بين كيان الاحتلال وأنظمة عربية تنتمي إلى «المنظومة الملكية»، في أكثر من عنوان وأكثر من موقع!

لقد أدارت الاستخبارات العربية الملكية إلى جانب استخبارات كيان الاحتلال معركتها ضدّ الدولة السورية ومؤسساتها، وهذا لم يعد خافياً على أحد، وهي الصورة التي برّرها البعض على أنّها «نتيجة حتمية لبطش النظام السوري»، لكنّ هؤلاء تناسوا، أو أرادوا أن يتناسوا، أنّ الموقف ذاته كان يتمّ في أكثر من مكان اشتباك، أو موقع مواجهة، فالذي حصل في تونس أو ليبيا لم يكن معزولاً عن الذي حصل في مصر أو سورية، وبالتالي فإنّ المشهد السوري لجهة تعاون هؤلاء مع كيان الاحتلال كان مدروساً ورئيسياً ولم يكن مفصولاً عن الخرائط الجديدة التي كانت تعدّ للمنطقة!

إنّ التراجع الكبير الذي حصل في رئيسيات مشهد العدوان ونتائجه، مصر التي هُزم فيها «الإخوان المسلمون»، وتونس التي تتخلّص بشكل أو بآخر من تغوّل «الإخوان المسلمين» فيها، وليبيا التي سوف تكون تحصيلاً حاصلاً لجهة تراجع هذا العنوان فيها، وسورية التي كانت حجر الرحى الرئيسي في هزيمة «الإخوان المسلمين» الرئيسية فيها، كلّ ذلك يؤكد أنّ الضلع الثاني للعدوان، وأداته الرئيسية فيه، قد سقطت وسقطت الوظيفة الرئيسية التي أوكلت لها، إضافة إلى التحوّل الكبير في مشهد الاصطفاف العام للعدوان، فمن اصطفاف «أميركي أوروبي إخواني» إلى جانبه «المنظومة الملكية العربية» وهو اصطفاف حادّ جدّاً لم يكن قابلاً للاختراق أو التصدّع أبداً، إلى اصطفاف جديد يكاد يكتمل ويحتدّ كثيراً لمصلحة الروسي والإيراني ويؤسّس لمنصة تعاون لا بدّ منها، تؤدّي إلى سحب «المنظومة الملكية» التي تخلّى عنها الأميركي والذي بدأ يرتّب مصالحه على أساس آخر مختلف من حضور واصطفاف روسي إيراني صاعد جديد، وفي ظلّ تراجع كبير عن خرائط كان يتطلع إليها!

بهذا المعنى يبدو واضحاً أنّ «الربيع العربي» أضحى في مكان آخر تماماً، وهذا لا يعني بأنّ الأمة لم تصب في أهمّ خلاياها الرئيسية، وأنّه لم يلحق بها ضرر مادي أو معنوي، وهو ما كنّا قد أشرنا إليه منذ اللحظات الأولى للعدوان عليها، غير أنّ رئيسية لا بدّ من الاقتناع بها تماماً، وهي: أنّ مشروع العدوان الرئيسي، من خلال ما سُمّيَ: «ربيعاً عربيّاً»، قد سقط وأضحى وراء ظهرنا.

خالد العبّود

«أنا» و«كلوني» في طلب رئيس الوزراء

■ بشير العدل*

ليس من باب الامتهان أو الإحساس بالغربة في الوطن أو الشعور بالدونية والهزيمة حينما أقول إنّ امرأة أجنبية هزمتني وفي عقر داري في بلادي مصر، واستطاعت أن تتفوّق على شخصي المتواضع، بل وعلى كثير من زملائي الصحافيين الوطنيين، في الفوز بلقاء رئيس الوزراء المهندس ابراهيم محلب، لعرض وحلّ أزمة تواجه صحافيين وعاملين في المهنة.

ورغم تباين الآليات والقدرات التنافسية، بيني وبينها، غير أني كنت أظن أنّ مصريّتي ومواطنتي هي أفضل قوة أتسلح بها في تلك المنافسة، وكنت على يقين بأنها جديرة بفوزي وتحقيق هدفي في طلب مقابلة رئيس الوزراء، غير أني أدركت أنه ليس كلّ ما يتمناه المرء يدركه، وعرّفتني المنافسة أنّ الجنس والجنسية الأجنبية لهما المقام الأول، وبعد أن أدركت الفوارق بيني وبينها كوني ذكراً وهي أنثى، وكوني مصرياً وكونها بريطانية، تيقّنت أنّ الفوز ليس من نصيبي أو نصيب أمثالي.

أقول ذلك بمناسبة الحكم الصادر مؤخراً في قضية «خلية الماريوت»، والتي حضرت جلسة النطق بها المحامية البريطانية ذات الأصل العربي أمل كلوني، والتي حضرت جلسة النطق بالحكم، والحكم فقط، ليس للدفاع عن متهمين بريطانيين ولكن لتنفيذ أجندة كانت معدّة مسبقاً، وكشف ذلك سلوكها بعد النطق بالحكم، فقد مارست «كلوني» تحريضاً ضدّ مصر وقضائها بعد النطق بالحكم، وشككت في نزاهة القضاء المصري، وأرسلت برسائل دولية مفادها أنّ مصر تقمع حرية الرأي وأنّ الحكم في نظر ها «صادم»، وغنت على حرية الصحافة بالتناوب مع السفير البريطاني في القاهرة، الذي مارس هو الآخر تحريضاً من زاوية أخري لتكتمل المؤامرة على مصر والتحريض عليها وعلى قضائها وإرادة شعبها.

ورغم كلّ ذلك تهافتت علينا الأنباء بلقاء كلوني لرئيس الوزراء ابراهيم محلب في اليوم التالي لصدور الحكم، وتردّد أنها طالبته بالتدخل للإفراج عن المتهمين، وذلك رغم عدم صلة رئيس الوزراء بالقضية نظراً لارتباطها بالقضاء.

لم تتوقف المؤامرة عند فوز كلوني بزيارة رئيس الوزراء وانما امتدّ الأمر الى حدّ مطالبتها مقابلة المستشار رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم، وحسناً فعل عندما رفض طلبها.

أحسن رئيس الوزراء استقبالها – وهذه هي عادة مصر ان تكرم ضيوفها – ولكن ما أحزنني وغيري كثيرون، أني سبق أن طلبت نفس الطلب من المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء وهو زميل فاضل، وأكثرت من طلبي وطال انتظاري دون جدوى، حتى أعرض على رئيس الوزراء أمر أكثر من 600 صحافي مصري جميعهم وطنيون، ناضلوا بقلمهم ضدّ الفساد والاستبداد حتى تغيّر وجه مصر السياسي، ومع ذلك كانت مكافأتهم هي البطالة وتشريد أسرهم وهم الصحافيون الذين كان يعمل أغلبهم في صحف حزبية مارست المعارضة الوطنية ضدّ الانظمة السياسية السابقة، وساهمت في إسقاطها.

أردت أن أصل بالأزمة الى رئيس الوزراء طلباً للحلّ، والمصريون أوْلى برعاية الحكومة لمصالحهم، واستمرّ طلبي شهوراً وأعواماً دون استجابة، حتى جاءت كلوني لمجرد أول طرقة على باب رئيس الوزراء لتنال شرف مقابلته، لتعرض عليه قضية ثلاثة أشخاص صدرت ضدّهم أحكام قضائية فعلية، وكانت استجابة رئيس الوزراء لها أسبق وأوْلى من استجابته لطلبي الذي يمثل أزمة 600 مصري، ويكفي القول مصري، فهم ليسوا في حاجة للتعريف بهم كصحافيين شرفاء ناضلوا بكلّ أمانة في سبيل وطنهم.

نحن لا نقلل من حق المتهمين الذين يعملون في قناة «الجزيرة» الانجليزية في حقهم في الدفاع عن أنفسهم واتخاذ كافة الطرق القانونية التي تبرّئ ساحتهم، ولكن نقلل من الازدواجية في التعامل من جانب مجلس الوزراء وتعامله مع المصريين على أنهم من الأجانب في المرتبة الثانية.

أقولها صريحة إنّ ما فعله مجلس الوزراء يعدّ سقطة، ورسالة جديدة بأنّ المصري آخر شيء تفكر فيه الحكومة.

كفى الحكومة شعارات، وعليها أن تقوم بواجبها تجاه المصريين أولاً، فهم الأوْلى بالعفو وتقنين الأمور، وكون هناك ما يربو على 600 صحافي بلا عمل وبلا دخل وجميعهم من أرباب الأسر فهذا في حدّ ذاته جريمة يجب ان تحاسب عليها الحكومة والجهات ذات الصلة.

لم يعد مقبولاً بحال من الأحوال التسليم بتردّي أوضاع الصحافيين، ولم يعد مقبولاً أن يستمرّ تجاهل الحكومة لهم ولمطالبهم، وهذه رسالة جديدة للحكومة وللقيادة السياسية في البلاد ألخصها في أنّ هناك أزمة حقيقية تواجه الصحافيين المتعطلين عن العمل والذين اغلقت ملفاتهم التأمينية ليخسروا بذلك أعمالهم وحتى معاشاتهم رغم هزالة قيمتها المادية، وهو ما يتوجب على الحكومة وأجهزتها سرعة العمل على حلها خاصة أنها دخلت عامها الخامس من دون تحريك أي ساكن... فهل تغيّر الحكومة من أقوالها وأفعالها وتؤمن قولاً وعملاً أنّ المصري هو الأهمّ والأوْلى بالرعاية، وأنّ المواطن المصري أعظم من الكراسي؟

---

* كاتب وصحافي مصري
مقرر لجنة الدفاع عن استقلال الصحافة